

مقدمة

مامن شك في أن التدخل الذي بدأه التحالف الدولي، الذي تشكل في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في العراق وسورية رداً على توسع تنظيم الدولة الاسلامية وإعلانه دولة الخلافة، هو الحدث الأبرز الذي طغى على كل الأحداث التي جرت في الشهرين الماضيين في سورية والمشرق العربي عموماً. وهو العنصر الوحيد الذي استجد في أزمة لا تزال مستمرة منذ ما يقارب الأربع سنوات، بالرغم من أن جذورها ترجع إلى تأسيس نظام الأسد في دمشق، كما أن لها امتدادات واسعة وارتباطات وثيقة بملفات عديدة أخرى إقليمية كالنزاع الإيراني العربي، والإيراني الغربي، والروسي الأمريكي، الدائرة منذ عقود حول إعادة توزيع مراكز القوة والنفوذ في منطقة تحتل موقعا استراتيجيا حساسا بين الكتل والقارات.

من الطبيعي أن يثير مثل هذا الحدث العديد من التساؤلات والتحفظات والشكوك عند أطراف متعددة، ومنها بالتأكيد المعارضة السورية بشقيها العسكري والسياسي. فمن جهة يجمع هذا التحالف قوى متعددة تجاوزت الأربعين ومن الممكن أن يتسع الإطار لدول جديدة أخرى، لا تجمعها مصالح واحدة، وربما تتباين أهدافها كثيرا من الانخراط في هذا التحالف. كما أن المهام التي وضعتها التحالف لنفسه ليست واضحة تماماً، سواء من حيث تحديد القوى المستهدفة، أو الأهداف السياسية المنشودة من الحرب، أو الاستراتيجية النهائية المتبعة لتحقيقها. وهناك شكوك كبيرة في أن تفضي الاستراتيجية التي أعلن عنها، والقاضية بتحجيم قوة تنظيم الدولة ووقف تمددها في المرحلة الأولى، قبل القضاء عليها في مرحلة ثانية، إلى نتائج ملموسة مع التركيز الأحادي الجانب على الارهاب وتجاهل الجوانب الأخرى السياسية والجيوسياسية والايديولوجية. كما أن التحالف لا يلحظ في استراتيجيته أي مخرج ممكن للمقاتلين الذين يمكن أن يفكروا في الانفكاك عن داعش، مع العلم أن قسما كبيرا منهم قد التحق بها لحاجته إلى إطار فعال للقتال ضد نظام ظالم وإقصائي سواء في سورية أو العراق، من دون أي يشارك قادة تنظيم الدولة ايديولوجيتهم أو اهدافهم البعيدة. لكن بانتظار أن تتوضح الرؤية أكثر في الأسابيع والأشهر القادمة، سنكتفي في هذا التقرير بالاجابة عن الأسئلة الأساسية التي يطرحها التدخل الدولي، انطلاقا من تحليل المغزى السياسي لتشكيل هذا التحالف في الوقت الراهن، بعد تردد المجتمع الدولي في الانخراط بالأزمة السورية إلى جانب الشعب السوري، وأهدافه، وانعكاسات هذا التدخل المحتملة على مجرى الصراع السوري، عموماً، وعلى الأطراف المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية المشاركة فيه، وأثره على دينامية الصراعات الإقليمية والدولية، وبشكل خاص، في ما يتعلق بدور طهران وموسكو الذين كانا حاسمين في إغلاق باب الحل السياسي من داخل جنيف وخارجه، وكذلك في تجنب النظام، بالدعم المتعدد الأشكال، الهزيمة أمام قوات المعارضة السورية. ثم نهيى بالحديث عن الفرص والمخاطر التي يحملها التدخل العسكري للتحالف للقضية السورية، ونوعية المهام التي يتوجب على السوري، والمعارضة بشكل خاص، إنجازها في سبيل تقليل المخاطر وتعظيم الفرص المرتبطة بهذا التدخل. وأخيرا يطرح المنحى الذي اتخذته القضية السورية بعد تشكيل التحالف ودخوله في دائرة الفعل، سؤالاً مهماً على السوريين، في ما إذا كانت جميع هذه التغيرات تستدعي إعادة تعريف طبيعة هذه القضية وأهداف السوريين العاملين من أجل وضع حد للمأساة المستمرة منذ سنوات، وعودة السلام والأمن والهدوء إلى ربوع الوطن السوري.

أهداف التحالف والحرب ضد الإرهاب

كما يظهره تسلسل الأحداث من الواضح أن أكثر الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ المبادرة بتشكيل التحالف، بعد تردد دام سنوات في الانخراط في الملف السوري، بأي شكل كان، هو الاجتياح الذي قام به تنظيم الدولة لمساحات واسعة من الأراضي العراقية والسورية، وتهديده بغداد وإربيل، وما قام به من أعمال تجاه الأقليات الأيزيدية والمسيحية. ولذلك كان الهدف الأول الذي وضعه الرئيس الأمريكي للحملة هو إضعاف قوة داعش والحد من توسعها. لكن سرعان ما أعيد تحديد أغراض التدخل على ضوء مخاوف الدول الخليجية من أن يتجه الأمريكيون نحو إشراك طهران إيران والنظام السوري في التحالف، وتنامي الشعور في أوروبا والولايات المتحدة بوجود خطر حقيقي يهددها، نتيجة مشاركة مواطنين من دولها في القتال في صفوف تنظيم الدولة. ثم، في مرحلة ثانية، أصبح الهدف الرئيسي المعلن حماية الأمن القومي للدول الغربية من تهديدات، بعد اكتشاف حجم تورط مواطنين من جنسيات غربية في ساحات القتال. وبهذه المناسبة حصل توسيع نطاق المهمة لتشمل ضرب داعش في سورية. لكن حتى حين تم إشمال سورية في التدخل، حرص التحالف على تأكيد غرضه المحدود، الذي يتعلق بتأمين شروط ملاحقة أكثر فعالية لداعش في العراق أو بشكل عام. وبينما طالبت الولايات المتحدة العراق بتشكيل حكومة جديدة تضم جميع المكونات العراقية كشرط لبدء التدخل ضد داعش، لم يربط التحالف تدخله في سورية بأي شرط سياسي، ولكنه حرص على أن يستبعد النظام الديكتاتوري من المشاركة في الحلف، لا بل من التنسيق الذي كان يطالب به مع حلفائه في موسكو وطهران. وقد تجنب الرئيس أوباما في خطابه يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في الامم المتحدة أي إشارة إلى تنحي بشار الأسد كما اعتاد أن يفعل في كل خطابه السابقة، باستثناء تذكيره بأن الحل في سورية لن يكون إلا سياسياً.

لهذا الحرص على عزل سورية عن العراق حتى في الحرب ضد عدو مشترك سببان. الأول أن الرئيس أوباما لا يزال يخشى التورط في حرب سياسية وإقليمية في المشرق تضعه وجها لوجه امام إيران وميليشياتها المنتشرة في كل مكان، أي أمام إرهاب من نوع مختلف، أكثر تنظيماً ورسوخاً، والثاني الحرص على تهدئة روسية وإيران والحصول على تعاونهما بدل تعطيل العملية أو الوقوف في وجهها. وهذا ما حصل بالفعل عندما اعتبرت روسية ان التدخل سيقى لا شرعياً ما لم يقبل التحالف فكرة التنسيق مع نظام الأسد. وهذا أيضاً ما أكدت عليه طهران.

ومع ذلك، من الصعب ان لا يكون التحالف قد طرح على نفسه العلاقة بين التدخل ضد داعش ومصير النظام الديكتاتوري في دمشق، خاصة وأنه لم يخف أن التدخل ضد داعش في سورية لا ينبغي بأي شكل أن يسمح للنظام باستعادة السيطرة على الأراضي التي سينسحب منها داعش. وكان باراك أوباما قد هدد بالقضاء الكامل على منظومة الدفاع الجوي للأسد في ما لو فكرت حكومته، كما كانت قد سربت بثينة شعبان للصحافة، بأي اعتراض لطائرات التحالف. لكن الأهم من ذلك في تأكيد استبعاد الأسد من الاستفادة من التدخل الدولي، كان إعلان الولايات المتحدة عزمها على تدريب ٥٠٠٠ من قوى المعارضة المعتدلة لملء الفراغ الذي سيتركه انسحاب داعش من المناطق المحررة.

بالتأكيد لم يبد هذا العدد مقنعاً لمواجهة مهام استعادة المساحات الواسعة التي ستخليها داعش أو للمشاركة الفعالة للمعارضة السورية في الحرب ضدها. والواقع أن هناك أضعاف هذه الأعداد لا تزال تقاوم على مختلف جبهات القتال في شمال سورية وجنوبها وشرقها وغربها.

يمكن أن نلخص أهداف التدخل بمايلي:

أولاً: حماية الوضع العراقي من الانهيار في الشمال والجنوب، وهو ما يعني لو حصل ضربة كبيرة لصدقية السياسة الأمريكية التي كانت المسؤولة الرئيسية عن الوضع السياسي في العراق منذ حرب إسقاط صدام حسين عام ٢٠٠٣.

ثانياً: درء مخاطر تمدد داعش وانعكاساته على الامن الإقليمي والدولي والامريكي خاصة.

ثالثاً: العودة إلى السيطرة على الأوضاع المشرقية بعد أن كادت تفلت من الهيمنة الغربية لصالح طهران وموسكو، وتأكيد دور الولايات المتحدة والغرب المستمر في الشرق الأوسط، مما يعني استعادة المنطقة لأهميتها من جديد في الاستراتيجية الأمريكية والغربية العالمية.

كما هو واضح، ليس من بين أغراض التحالف تغيير الأحوال السياسية في سورية بالرغم من أن أصل الأزمة الراهنة المتعلقة بتمدد داعش وإعلانها قيام دولة خاصة بها هو تعفن الوضع السوري، وفشل مجلس الأمن والأمم المتحدة في تطبيق ميثاق المنظمة الدولية الذي ينص على حماية المدنيين، ورفض الدول الغربية التدخل لوضع حد لحرب الإبادة التي يشنها نظام ديكاتتوري دموي على شعبه، بدعم علني وشامل من قبل دولتين عضوين رئيسيين في الامم المتحدة، هما ايران وروسيا الاتحادية.

لكن لا ينبغي أن نستبعد، أنه على هامش هذا التدخل ضد داعش، وكأحد مخرجاته، وبموازاة التغيير الذي حصل أو سيحصل في العراق لصالح حكومة أكثر تمثيلاً وبالتالي قدرة على ضمان الاستقرار، وبضغط من الدول العربية وخاصة العربية السعودية، يمكن أن يتم تدريجياً تغيير الأهداف، و استغلال نتائج الحرب على داعش لحل الازمة السورية من خلال دفع النظام إلى القبول بتطبيق جنيف ١ وتشكيل حكومة انتقالية شاملة وكاملة الصلاحيات. ومن المفروض أن الأسد وحلفاءه من الروس والايرائيين، فهموا من استبعاد الأسد من التنسيق مع التحالف الدولي، نهاية دوره، والاستعداد للتعاون في إزاحته بشكل سلمي من السلطة، إذا أرادوا أن يحتفظوا هم بدورهم ومواقعهم في سورية وفي المنطقة، وإلا فلن يكون هناك صعوبة لدى قوات المعارضة التي ستلقى التدريب والدعم من التحالف في الاطاحة به بالقوة.

وليس من الضروري ان ينتظر تحقيق هذا الهدف نهاية الفترة التي حددها التحالف للقضاء على داعش. فنحن نشهد منذ الان، ولا تكاد الضربات ضد داعش تبدأ، انبعثت دينامية جديدة تدفع في الاتجاه الذي لا يمكن من دونه ربح التحالف للحرب. وهذه الدينامية هي التي اضطرت وزير الدفاع الامريكي شيك هاجل ورئيس أركانه الجنرال ديمبسي، ردا على تشكيل الصحفيين بخطة التحالف، في مؤتمرهما الصحفي يوم ٢٦ ايلول/ سبتمبر، إلى الإعلان عن عزمهما الطلب من الكونغرس زيادة الميزانية المالية للتدخل، واحتمال رفع عدد قوات المعارضة التي سيتم تدريبها للحلول محل داعش إلى ١٥ ألفاً. وأكد هذا التوجه الجديد رئيس وزراء المملكة المتحدة كمبرون الذي أعلن، في جلسة البرلمان البريطاني التي تم فيها التصويت على مشاركة بريطانيا في التحالف، أن من الضروري أن تكون هناك حكومة سورية شاملة. وهو ما يذكر بإجبار نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي السابق، على تقديم استقالته وتشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة حيدر العبادي يشارك فيها السنة والأكراد. ولكن التصريحات الأكثر تعبيراً عن هذا الانزياح في مهمة التحالف، هي تلك التي جاءت على لسان الناطق باسم وفد الكونغرس الذي قاد المناقشات مع عدد من قادة الكتائب السورية المقاتلة، والتي ذكر فيها، في اليوم نفسه، أن دفع الأسد إلى التنحي أو الرحيل أو الموت ينبغي أن يكون من اهداف التدخل، وأنه سوف يضغط في الكونغرس من اجل أن تكون هناك ضمانات اكبر لتحقيق هذا الهدف.

انعكاسات التدخل على النظام والمعارضة

يشكل استبعاد الأسد وحكومته من أي تنسيق مع قوات التحالف إضعافاً كبيراً له، ولشرعية وجوده في دمشق، خاصة بعد أن التزمت الولايات المتحدة بتدريب المعارضة لملء الفراغ الذي ستركه داعش. وإسقاط الأسد من الحساب في ما يسمى بالحرب ضد الارهاب يعني ببساطة أن دوره انتهى وأنه متهم هو نفسه في تفريخ الارهاب سواء بصورة مباشرة من خلال دعمه له وتسهيله عمله، أو من خلال سياساته الإقصائية والهمجية وزجه البلاد والشعب في حرب دموية أدت إلى تحطيم الدولة وتمزيق المجتمع وقتل مئات الآلاف من أجل الحفاظ على الحكم والاحتفاظ بالسلطة.

ومما يعزز من هذا الاحتمال الموقف الذي اتخذته التحالف من حلفاء النظام، والذي كان مطابقاً في شكله وجوهره للموقف من النظام. فقد تجاهل التحالف موسكو كلياً ولم يشركها في التحالف ولم يقيم بأي مشاورات معها في هذا الخصوص. وهذا ما فعله مع إيران التي عرضت خدماتها منذ البداية في العراق، وكانت تأمل أن تكون مشاركتها في التحالف وسيلة لحماية حليفها في دمشق والدفاع عنه، وفي فترة لاحقة إعادة تأهيله، بعد مشاركته لو حصلت في هذه الحرب المعلنة ضد الارهاب. بل أكثر من ذلك، بأخذه المبادرة في الشرق الأوسط بعد تردد طويل، قضى التحالف على أي دور مقبل لايران وروسية في سورية، وأظهر عجزهما عن القيام بأي رد فعل، وهذا يعني بداية تحييدهما في الصراع السوري، بالرغم من أن إيران لا تزال تحتفظ بقوات كبيرة من ميليشيات الحرس الثوري وحزب الله والميليشيات الشيعية العراقية تحارب إلى جانب الديكتاتور الأسد على الأراضي السورية. وهذا يطرح على طهران، منذ الآن، التفاوض على سحب هذه القوات في المدى المنظور، كجزء من أي عملية إحلال للسلام والامن في البلاد، والبدء بوضع أسس الحل السياسي. وهذا ما يفسر أيضاً موقف العاصمتين الذي انقلب من النقيض إلى النقيض من مسألة التدخل والحرب ضد الارهاب في سورية. ولا ينبغي أن نقلل من أهمية التزام التحالف الذي تشارك فيه العديد من الدول العربية الحريضة على عدم بقاء الأسد بدعم المعارضة المعتدلة بالخبرة والسلاح. وإذا نجحت المعارضة في أن توحد صفوفها وتستفيد من هذا الدعم، فسوف تتمكن من تغيير موازين القوى بسرعة نسبية.

وبالمثل، تدفع دينامية الصراع نفسه ضد داعش وتغيير علاقات القوى وخريطة الصراع إلى الحديث بشكل متزايد عن إقامة منطقة عازلة واسعة لتخفيف العبء الذي يشكله تزايد عدد اللاجئين السوريين على البلدان المحيطة بسورية، وبشكل خاص لبنان والأردن. وهما شريكان في التحالف.

وأهم من كل ذلك هو ما أحدثه التدخل من تغيير في المناخ العام والمعطيات الكبرى وقواعد اللعبة أو الصراع الإقليمي والدولي الدائر في الشرق الأوسط. فبعد أن كانت روسيا وإيران هما البلدان اللذان يمسكان بخيوط اللعبة ويديران المواجهة لصالحهما، انقلبت الآية رأساً على عقب. فقد أجبر التدخل الدولي البلدين على الانكفاء على الدفاع، ووضع مشاريعهما الإقليمية والدولية في طريق مسدود، وأفقدتهما أي قدرة على استعادة المبادرة، ولم يعد أمامهما إلا التفاوض على ثمن الانسحاب والعودة إلى قواعدهما الأولى. وبالتأكيد لن يكون هذا بأي شكل في صالح بقاء الأسد الذي فقد بذلك أي أمل في استعادة المبادرة، ولم يعد أمامه سوى انتظار المفاوضات على مصيره أيضاً مع التحالف الدولي.

الفرص والمخاطر

أمام هذه الفرص التي يفتحها اللعب الجديد الذي تطلقه الحرب ضد داعش من قبل قوات التحالف الدولي، هناك مخاطر كبيرة ايضا لا يمكن ولا ينبغي التغاضي عنها او تجاهلها.

الخطر الأول نابع من سوء تعريف التحالف لمهامه، ووضع التدخل على أرضية الحرب العالمية ضد الارهاب، وبالتالي إعلانه كل آفاق التفكير السياسي والاستراتيجي بالمشاكل والتحديات الكبرى التي ساهم تغييبها أو الفشل في إيجاد الحلول المناسبة لها في انتاج الارهاب وتوسع دائره انتشاره وتفاقم الصور الوحشية لعمله. وهذا الغموض في الاهداف السياسية للتدخل، وقصره على مواجهة الوسائل الوحشية من دون طرح القضية الأساسية، هو أكثر ما أثار شك الكتائب المقاتلة السورية التي يمكن أن تجد نفسها في أي وقت متهمه هي أيضا بالارهاب، إذا جردت وسائل عملها، عن أهدافها السياسية. فعلى هذه الأرضية تم إخراج أعمال النظام من سمة الارهاب، وهو المنتج الرئيسي له منذ عقود، كما تم إخراج الميليشيات الطائفية العراقية واللبنانية من خانة القوى الارهابية في الوقت الذي كانت فيه رأس حربة الارهاب والباعث الرئيسي على تعميمه في المنطقة. وهو ليس إرهاب للارهاب وإنما مرتبط بمشروع سياسي، أو إقليمي هو تعزيز قوة ايران ونفوذها وتمكينها من أدوات قوية للضغط على بلدان الإقليم والسيطرة على القرار الإقليمي في وجه الولايات المتحدة والغرب.

وقد أثار تحديد مهمة التدخل بالقضاء على الارهاب التشوش أيضا بخصوص نتائج التدخل الممكنة. وأعاد للأذهان صورة التدخل الدولي عام ٢٠٠٣ ضد نظام صدام حسين في العراق، والذي حصدت ايران وحدها ثماره حتى لو أنها وقفت ضده في البداية. وهذا ما أخاف الكتائب المقاتلة للجيش الحر، التي خشيت أن تجد نفسها بعد القضاء على داعش وجه لوجه أمام الميليشيات الشيعية القوية المدعومة بقوة من ايران وحكومة العراق نفسها في العراق ولبنان، والتي تحتل أجزاء واسعة من سورية ولا تخفي حلفها مع الأسد ورغبتها في البقاء وإقامة قواعد ثابتة في البلاد. ومن أجل التخفيف من مخاطر ما أسماه رئيس الوزراء التركي طيب أردوغان الكيل بمكيالين، وتطمين المقاتلين في الجيش الحر، اضطر أكثر من مسؤول امريكي إلى التأكيد على رفض أي تنسيق مع نظام الأسد، وسيضطر مسؤولوا التحالف، أكثر فأكثر، إلى اتخاذ خطوات تؤكد هذا الموقف لأنه حيوي لنجاح التحالف أو على الأقل عدم إجهاض مهمته منذ البداية. وفي هذا السياق جاء تصريح الوزير كيري بأن حرب بلاده ضد داعش لن تساهم في بقاء الأسد وأن الأسد فقد شرعيته منذ أمد طويل وانه المسؤول الرئيسي عن جذب المتطرفين إلى المنطقة.

والخطر الثاني هو تكريس حالة الغياب السوري عن أي قرار يتعلق بمصير سورية وشعبها، وتشكيل التحالف في غياب المعارضة والجيش الحر وتهميشهما، واستبعاد أي ممثل لمصالح الشعب السوري في هذا التحالف. مما يعني أن أجندة سورية الوطنية أصبحت في يد قوات التحالف وحدها، وهي التي ستقرر مكان الشعب السوري اختيارات سورية الوطنية والاستراتيجية. وهذا يعني أنه لم يعد للمعارضة خيار سوى العمل حسب الاجندة التي يرسمها التحالف لسورية، والتي لا يهتمها فيها سوى محاصرة داعش والقضاء على الارهاب. وليس هناك أي ضمانات في أن لا تقود الحرب ضد الارهاب بغياب السوريين إلى حرب لتقاسم النفوذ في سورية نفسها، وأن لا تفكر كل دولة من دول التحالف بشراء ولاءات السوريين وتتركهم يتنازعون في ما بينهم على خدمة المصالح والقوى الأجنبية. ومما يزيد من هذا الخطر والتهديد الانقسامات العميقة التي أحدثتها حرب إرهاب النظام السوري داخل صفوف المجتمع، سواء أكان ذلك على أسس إنية أو طائفية أو مذهبية أو اجتماعية أو مناطقية. وغياب قيادة سياسية تتمتع بحد أدنى من الشرعية والصدقية للشعب السوري.

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خلط الأوراق

والخطر الثالث أن تتحول الحرب ضد داعش إلى غطاء لحرب استنزاف إقليمية ودولية طويلة يمكن ان تمتد لسنوات، تعيد أجواء الحرب الباردة بين معسكرين في طور التبلور والنشوء، معسكر الدول الغربية الصناعية وأتباعها من الدول الصغيرة المرتبطة بها في المنطقة، ومعسكر الدول الصناعية الجديدة التي أغراها تردد الغرب في الحفاظ على مناطق نفوذه التقليدية في القارات المختلفة، وميله المتزايد إلى الانكفاء على القارتين الشقيقتين في أوربة وأمريكا، بالطموح إلى ملء الفراغ الذي يتركه انسحابه من مواقع كانت تعتبر حيوية في الاستراتيجية الدولية، ومنها الشرق الأوسط ذاته.

ولا ينبغي التقليل من خطر تقسيم الأمر الواقع للبلاد في ظل مثل حرب الاستنزاف الطويلة هذه مع استمرار النزاعات المتعددة الأبعاد. فبمرور الوقت، يمكن لمناطق النفوذ المؤقتة المرتبطة بالتواصل الطبيعي مع دول الجوار، وبتوزيع المهام بين الدول المشاركة في التحالف، في الشمال والجنوب والشرق والغرب، أن تتحول مناطق العمل إلى مناطق نفوذ ثابتة. وفي حال عدم نجاح السوريين في التفاهم في ما بينهم واستعادة وحدتهم السياسية، أن يغرى ذلك الدول لتقاسم البلاد نفسها، بشكل علني أو خفي، ودعم زعامات مناطقية مرتبطة بها في مواقع المسؤولية في المحافظات والأقاليم المختلفة. وسيعني ذلك تفكيك سورية إلى مناطق متنازعة ومتنافسة تحت نفوذ دول مجاورة، مما سيجعل هدف العودة إلى الوحدة والسلام والامن والاستقرار حلما بعيد المنال لسنوات وسنوات.

والخطر الرابع والأهم هو أن يفشل التحالف في تغيير الأوضاع السياسية في العراق وسورية ويفقد ثقة الجمهور السوري والعراقي والعربي، ويجد نفسه مغرزا في حرب طويلة لا مخرج لها، في مواجهة حشد متواصل من العناصر والقوى المتطرفة المشدودة إلى العنف. وفي هذه الحالة سيكون مصير سورية والعراق شبيها بمصير أفغانستان.

عسكرياً: تحالف دولي بلاشريك وطني واضح

أعدت ضربات التحالف الدولي في سورية والتي بدأت ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ خلط الأوراق والحسابات العسكرية بأكملها، وأحدثت انقساماً داخل قوى المعارضة المسلحة بشأنها لاسيما وأنها استهدفت مواقع تنظيم الدولة، وأيضاً مقرات لجهة النصر وكتائب إسلامية تضم جهاديين أجانب. وقبل تشريح المواقف وخلفياتها، ودافعها لا بد من الإشارة إلى نقطة جوهرية وهي؛ أن التحالف أنشئ، وضرباته بدأت بدون وجود « شريك » وطني محلي. كما ذكر سابقاً، استبعدت الولايات المتحدة وشركائها النظام السوري وإيران، وأعلنت أن المعارضة السورية « المعتدلة » هي الشريك المعتمد، وأقر الكونغرس ٥٠٠ مليون دولار لتدريبها وتسليحها في السعودية. لكن من الناحية العملية ما تزال المعارضة المتخيلة « عنوان » ليس إلا، وتفتقد الحضور والفاعلية على الأرض، لذلك يخشى من الانقلاب عليها مستقبلاً إذا لم تؤسس وتنظم على أسس صحيحة. وبالعودة إلى الموقف من التدخل الدولي، انقسمت الفصائل العسكرية في الميدان بشأنه وظهرت ثلاثة مواقف:

مرحب: الائتلاف: يرحب بالضربات ويعدها السبيل الوحيد للتخلص من سطوة تنظيم الدولة، وبأنها بداية الطريق لتدخل دولي لن ينتهي إلا بالإطاحة بالأسد كما هو موقف الائتلاف الوطني المعارض والمجالس العسكرية وهيئة الأركان التابعة له.

رافض: النصر ومثيلاتها: يرفض ضربات التحالف بشكل مطلق ويرى أنها بداية حرب « صليبية » على الإسلام كما هو موقف جبهة النصر، حيث حذر مسؤولها العام ابو محمد الجولاني في كلمة مسجلة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ كتائب المعارضة من المشاركة في تحالف صليبي لاستئصال ما سماه « جذوة » الجهاد، و « تهجين » قوى الثورة مع النظام في تسوية سياسية، وهدد

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خلط الأوراق

بنقل المعركة إلى دول التحالف مالم تتوقف عن عمليات القصف. ويشارك جبهة النصرة الموقف فصائل جهادية أخرى مثل جيش المهاجرين والأنصار وحركة شام الإسلامية واللذان أدرجتا على القائمة الأميركية للإرهاب. مع بوادر تشكل حلف دولي، حاولت جبهة النصرة أن تميز نفسها عن تنظيم الدولة لتجنب القصف والاستهداف. وفي سبيل ذلك، بادرت إلى إطلاق الصحفي الأميركي بيتر ثيو كورنيس بعد أيام على قيام تنظيم الدولة بذبح الصحفي الأميركي جيمس فولي. كما أن الجبهة وبعد أن سيطرت برفقة فصائل معارضة على معظم الشريط الحدودي مع المنطقة المحتلة في الجولان، احتجزت نحو ٤٠ جندي من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في محاولة لإجراء مفاوضات دولية تضمن ازالتها من قائمة الإرهاب الأميركية دون أن تنجح مع ذلك أطلقت سراح الجنود المختطفين. يمكن القول أن جبهة النصرة تفاجأت باستهداف مقراتها في اليوم الأول لبدء القصف فسارعت إلى إخلاء مقراتها من المدن والمناطق السكنية. لكنه من المبكر في المرحلة الراهنة التأكيد بأن التحالف الدولي عازم على استهداف جبهة النصرة والقضاء عليها كما يفعل مع تنظيم الدولة دون أن يعني ذلك تجاهلها على المدى المتوسط والطويل. فحتى الآن تركز الرواية الإعلامية الأميركية على أن القصف طال تنظيم الدولية و«جماعة خرسان»؛ وهي مجموعة تدعي أميركا أنها تابعة مباشرة لتنظيم القاعدة وخططت لتجنيد وتدريب جهاديين وتصنيع متفجرات لا تستطيع أجهزة التفيتيش العادية في المطارات اكتشافها، ويتزعمها الكويتي محسن الفضيلي، والتي رجحت الرواية الأميركية مقتله. في المقابل ترى النصرة أن جماعة ليست إلا «وهما» و«ذريعة» أميركية-عربية لاستهداف مقراتها.

للروايتين مرتكزاتهما، إذ لم يسمع أحد بهذه المجموعة من قبل بما فيهم المتابعون للحركات الجهادية، كما أنها لم تدرج على اللائحة الأميركية للمنظمات الإرهابية والتي تخضع لتحديث بشكل دوري. لكن تقارير استخباراتية عربية وغربية لمحت في الأشهر الأخيرة إلى وجود مجموعة «إرهابية» موجودة في سورية تستعد لشن هجمات على الولايات المتحدة الأميركية باستخدام متفجرات غير مصنوعة من المعادن لا تستطيع أجهزة التفيتيش الموجودة في المطارات اكتشافها. وقتند شددت الولايات المتحدة رقابتها على الرحلات الجوية القادمة من بلدان عربية وأوروبية ولاسيما فرنسا لاعتقادها بأن جهاديين يحملون جنسيات أوروبية قد ينفذون هذه الهجمات. كما تزامنت التكهانات والترجيحات السابقة مع تصريحات مفاجئة للملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود خلال تسلمه أوراق اعتماد عدد من سفراء الدول في المملكة ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٤، وطلب منهم أن يخبروا دولهم أن الإرهاب سيضرب أوروبا بعد شهر (أي في شهر تشرين الأول/أكتوبر) وأميركا بعد شهرين (أي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر).

تشير كثير من التحليلات إلى أن الاستخبارات السعودية هي من كشفت على جماعة خرسان، وأن تحذيرات الملك عبد الله المدعمة بهذه التقارير هي من جعلت سورية في قائمة أولويات أوباما لمواجهة تنظيم الدولة بعد أن كانت محصورة في العراق فقط، وعجلت في موعد بدء الضربات في سورية على الرغم من عدم وجود تحالف صلب. في سيرة زعيم الجماعة محسن الفضيلي ما يوضح الدور السعودي الاستخباراتي في الكشف عن مجموعته، فالفضيلي اعتقل في السعودية مطلع العقد الماضي بتهمة الانضمام لما كان يسمى «الأفغان العرب» ثم أطلق سراحه، ليعاد ادراجه في قائمة المطلوبين بالنسبة للاستخبارات السعودية والكويتية لارتباطه بمجموعة عدة خططت لهجمات من ضمنها استهداف القواعد الأميركية الموجودة في الكويت. وجدير بالذكر أن محسن الفضيلي، كويتي الجنسية، ينحدر من عائلة شيعية، اعتنق المذهب السني وانتسب انضم لتنظيم القاعدة وهو من مواليد عام ١٩٨١.

أما رواية الاستخبارات الأميركية، فركزت على النشاط المستجد للفضيلي لا على خلفيته، فقد أوردت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ «أن الفضيلي وصل إلى شمال سورية في عام ٢٠١٣ قادما من باكستان بعد أن

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خلط الأوراق

انتدبه زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري لتأسيس وتطوير خلية تابعة له في سورية لشن هجمات على أوروبا والولايات المتحدة». وتعطي الاستخبارات الأميركية أهمية كبيرة لهذه المجموعة، فهي وبخلاف الجماعات الجهادية الحالية تتجنب ما أمكن دائرة الضوء، وتعمل بسرية مطلقة، وتبتعد تماما عن أي وسيلة إعلامية، وليس لها حسابات في تويتر تعرض انجازاتها وعملياتها. وبحسب الرواية ذاتها، فإن هذه المجموعة لم يكن لها أي تأثير عملي أو قتالي أكان في مواجهة قوات النظام، أو في المواجهات مع تنظيم الدولة، وأنها عملها انصب على تطوير قدرات منتسبيها القتالية والاستخباراتية، وتطوير أدوات جديدة تمكنها من اختراق الترتيبات الأمنية المتطورة لدول مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

في ظل تناقض الروايتين، نرجح أن المجموعة التي أطلق عليها اسم «مجموعة خرسان» موجودة بالفعل. ليس بالضرورة أن يكون اسمها «خرسان»، فالأسماء ليست ذات أهمية هنا، والاسم يصبح اسما بمجرد أن يطلق طرف أكان الطرف المؤسس أو الطرف العدو لهذا المؤسس. إن المتابع لنشأة جبهة النصر وسياق تطورها يدرك أن الجبهة عندما تأسست لم تعلن البيعة أو الولاء لأي من التنظيمات الجهادية الإقليمية أو القيادة المركزية للقاعدة مع أن دولة العراق الإسلامية ساهمت في نشأة النصر ماديا ولوجستيا وعسكريا. ومن المعروف أيضًا، أن بيعة الجولاني للبغدادي ببيعة اضطرار وليست ببيعة اختيار، فالجولاني اراد عندما أعلن ابو بكر البغدادي دمج النصر ودولة العراق الإسلامية في فصيل واحد، الهروب من هذا الدمج والمحافظة على استقلالية التنظيم، وحل إشكالية البيعة بالهروب إلى بيعة أكبر هي بيعة الظواهري وقد تحقق له نظريا ما أراد. في المقابل، تدرك القيادة المركزية للقاعدة أن بيعة الجولاني لها فرضتها الظروف، وأن جبهة النصر وإن كانت تنتمي للتيار السلفي الجهادي، فإن مقاربتها للمسألة كانت تنحصر في الإطار الوطني وليس الإطار الأممي. وعلى اعتبار أن تنظيم القاعدة أصبح يصارع للبقاء بعد مرحلة من الوهن نتجت عن اغتيال مؤسسه وزعيمه اسامة بن لادن والعمليات العسكرية ضده، فإنه أضحي بأمس الحاجة إلى قاعدة أو خلايا مدربة لاستخدامها في الصراع مع «العدو البعيد»، والذي هو العدو الأساس للقاعدة. لم تعد أفغانستان ملاذًا آمنًا، ولا باكستان أيضًا فقد افتقدت القاعدة غالبية مراكز التدريب التابعة لها نتيجة القصف الأميركي وخاصة باستخدام طائرات بدون طيار. وفي الوقت عينه لا تستطيع القاعدة إنتاج مثل هذه المعسكرات في العراق نتيجة سطوة دولة العراق الإسلامية وجنوحها بعيدا عن خط القاعدة، ولا في المغرب العربي لوجود دول أمنية قادرة على اكتشاف هذه المعسكرات. انطلاقًا مما سبق، نرجح أن الظواهري اختار سورية، حيث تعم فوضى السلاح بشكل كامل، وتتعدد الأطراف المشتركة في الصراع (نظام، قوات إيرانية، حزب الله، مليشيات عراقية، جيش حر، كتائب أهلية، فصائل إسلامية، جماعات جهادية) لانشاء مثل هذه المعسكرات النخبوية، ونرجح أن اكتشاف هذه المجموعة ليس عمل استخباراتي اميركي بقدر ما هو عمل استخباراتي لدول عربية لديها يد طويلة لدى المعارضة السورية المسلحة. بالمحصلة، أعلنت جبهة النصر موقفها الواضح والصريح، وهو موقف يضعها وتنظيم الدولة في خندق واحد لمواجهة التحالف، ولمواجهة الفصائل التي قد تشترك مع التحالف. الأمر الذي قد يؤدي فعلاً إلى اضعاف الجبهات مع قوات النظام، والدخول في مواجهات مسلحة مع النصر على غرار ما يجري مع تنظيم الدولة.

متوجس: الجيش الحر والفصائل الإسلامية: يعبر عن وجهتي نظر، الأولى؛ يرى أنصارها أن قصف التحالف لتنظيم الدولة وجبهة النصر في هذا التوقيت أفاد النظام، ولاسيما في مدينة دير الزور حيث كان التنظيم يتجهز للسيطرة على مطارها، بعد أن طرد قوات النظام من عموم محافظة الرقة (الفرقة ١٧، اللواء ٩٣، مطار الطبقة). أما جبهة النصر، فتعد، مع فصائل أخرى، رأس حربة

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خلط الأوراق

في مواجهة قوات النظام في عدد من الجبهات. ويعتبر هؤلاء أن قوات النظام قصفت مواقع تنظيم الدولة في دير الزور بالتزامن مع غارات التحالف، وبدا المشهد في صورته الجوية والمدفعية كما لو أن هناك تنسيقاً بينهما. كما نجح النظام ونتيجة لارتباك قوات المعارضة في استعادة عدرا الصناعية وعدرا البلد الاستراتيجية وذلك بعد هجوم شنه النظام بالتعاون مع ميليشيات طائفية عراقية وقوات من حزب الله واستخدم خلاله غاز الكلور بشكل أثر على دفاعات المعارضة، وأجبرها على الانسحاب. هذا عدا عشرات الأمثلة في ادلب، وحلب والدخانية على حواف دمشق وغيرها. ونتيجة لهذا التوجس أصدرت بعض الكتائب والفصائل المسلحة مثل ألوية الانصار، جبهة حق المقاتلة، الفيلق الخامس، لواء الحق، حركة حزم، جبهة الاصالة والتنمية، تجمع الوية صقور الغاب، تجمع العزة»، هي بياناً طالبت التحالف بـ«استهداف مواقع النظام بالتوازي مع داعش، وتحييد اماكن المدنيين والجيش الحر» شريطة لقبول التعاون معه. والجدير بالذكر أن بعض الفصائل الموقعة كحركة حزم يتلقى دعماً عسكرياً أميركياً. والثانية؛ تمثلها فصائل إسلامية تخشى أن تكون هي بدورها مدرجة على قائمة القصف بوصفها تنظيمات «إرهابية متطرفة»، كحركة أحرار الشام وبعض فصائل الجبهة الإسلامية حيث بادرت إلى إخلاء مقارها، وصدرت عنها مواقف معترضة على القصف الذي أوقع ضحايا مدنيين في بعض الحالات.

في ظل هذا الواقع المرتبك، تبرز مؤشرات عن إمكانية مساهمة الولايات المتحدة والسعودية بتشكيل جسم عسكري جديد تحت مسمى «مجلس الدفاع الوطني» يضم تحت جناحه فصائل مسلحة عدة ممن اعتبرتهم الولايات المتحدة الأميركية «معارضة معتدلة». لكن ما مدى قدرة هذه المجلس على تحمل ما تفرضه المرحلة القادمة من أعباء؟ وهل الشخصيات المطروحة لقيادته هي أسماء وطنية جامعة قادرة على التواصل مع الجميع وضمان مشاركة الفصائل؟

وعلى الصعيد الميداني: فإن الخارطة العسكرية، باستثناء سيطرة قوات المعارضة على تل الحارثية الاستراتيجية في ريف درعا، واقتحام تنظيم الدولة لمدينة عين العرب كوباني، لم تشهد تغيرات جوهرية في المواجهة المسلحة أكان بين المعارضة أو النظام، أو المعارضة وتنظيم الدولة ب. فجبهة حلب لم تسجل اختراقات هامة بعد سيطرة على المدينة الصناعية وحي الشيخ نجار. في المقابل لم تسطع المعارضة استعادة أيًا من المواقع الهامة التي خسرتها وذلك على الرغم من بدء هجوم مضاد في جبهة حدرات، وإعلان حركة أحرار الشام عن معركة «زئير الأحرار» لحصار معامل الدفاع في ريف حلب الجنوبي. فيما عدا ذلك، استمرت المواجهات والاشتباكات العنيفة بين فصائل المعارضة المسلحة وقوات النظام على جبهات المدينة؛ المخابرات الجوية في الأحياء الغربية، سليمان الحلبي، جبهة عزيزة.. الخ. كما استمر القصف البرميلي فكانت أحياء هنانو، والأشرفية، وقاضي عسكر أكثر الأحياء استهدافاً. من جهة أخرى، استمرت الاشتباكات بين فصائل معارضة وتنظيم الدولة الإسلامية في ريف حلب الغربي لاسيما بعد سيطرة التنظيم على قرى هامة مثل اخترين دابق واحتميلات في الريف الغربي، وتهديده لقرية مارع، واعزاز في الريف الشمالي. وبخلاف النداءات والتصريحات السابقة للفصائل العاملة في حلب وريفها وخاصة الفصائل الكبرى ووعودها بإرسال تعزيزات عسكرية لدعم هذه الجبهة، فإن هذه التصريحات لم تتعدا البعد الإعلامي الرمزي، واكتفت الفصائل- بحسب شهادات مختلفة- بالنقاط الصور التذكارية والتوظيف الدعائي لوجودها في هذه الجبهة. وفي هذا السياق، يعتبر لواء فجر الحرية، وهو أحد الألوية التابعة للجيش الحر من أكثر الألوية بسالة وشجاعة في قتال التنظيم، ولعب دوراً هاماً في الجهود المشتركة لايقاف تقدمه واستعادة القرى التي سيطر عليها.

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خلط الأوراق

في ظل هذا الواقع، علت أصوات فصائل عسكرية ومنظمات مدنية تطالب من جديد بضرورة توحيد العمل والجهد العسكري للمدينة لاسيما بعد تعيين العميد « زهير الساكت » قائداً للمجلس العسكري في المدينة. لكن هذه الدعوات لم تتجاوز مسألة الترحيب من قبل فصائل مختلفة وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية.

أما في جبهة ريف حماه الشمالي، فقد أحرز الجيش النظامي تقدماً ملحوظاً في هذه الجبهة، واستطاع استعادة المناطق التي سيطرت عليها فصائل المعارضة منذ شهرين ولاسيما بلدة أرزة وخطاب القريبة من مطار حماة العسكري، أهم النقاط الاستراتيجية لقوات النظام في المنطقة الوسطى. ومن جديد بدأت بهجوم عسكري مضاد لاستعادة ما خسرت فاستهدفت حواجز النظام ومراكز قواته وحقت اختراقات هامة في الزلاقيات ومورك غيرها. أما في المنطقة الجنوبية وبخلاف بخلاف الهدوء النسبي في درعا، فقد طغى حضور القنيطرة في المشهد العسكري، إذ نجحت جبهة النصر وفصائل من الجيش الحر وأخرى إسلامية من السيطرة ٨٠٪ من بلدت وقرى ريف القنيطرة، والمدينة المهذمة، والمعبر الحدودي مع الجولان المحتل فيما يزال يحتفظ النظام بمدينة القنيطرة الجديدة، وقرى اساسية كخان أرنية وبلدتي الخضر وجبا. ولم ينجح النظام، على الرغم من القصف المدفعي الثقيل و الطلعات الجوية من استعادة هذه المناطق.

اظهرت التطورات العسكرية في المدينة تباين اهداف الهجوم العسكري في القنيطرة، فكما ذكرنا وظفت جبهة النصر السيطرة على «المعبر الحدودي»، واحتجاز الجنود الدوليين لأهداف خاصة بالحركة. في المقابل سعى الجيش الحر والفصائل الإسلامية من تعزيز حضوره في القنيطرة إلى ربط ريفها مع ريف درعا، وتضييق الخناق على قوات النظام قبل الانطلاق الى الغوطة الغربية ولاحقاً الغوطة الشرقية. لكن هذا المسعى يصطدم بقوة مراكز النظام القريبة من العاصمة دمشق ووجود فرق عسكرية محترفة مثل ١٠٥، ١٠١، ١٠٤.

هل ثمة احتمال لإقامة منطقة عازلة وحظر جوي؟

تسعى تركيا، ومنذ إعلان الولايات المتحدة نيتها تشكيل حلف دولي لمواجهة تنظيم الدولة، لإقناع الإدارة الأميركية بفرض حظر جوي وإقامة منطقة عازلة في سورية لاستيعاب اللاجئين، وابعاد خطر تنظيم الدولة على أراضيها. وقد كانت هذه القضية حاضرة في جولات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان قبل وأثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتدل مؤشرات عدة على أن الحكومة التركية ربطت مشاركتها ولعب دور فاعل في القضاء على تنظيم الدولة بالموافقة والدعم الأميركي لهذه الخطوة وبتعهد الولايات المتحدة بوضع النظام السوري في لائحة المستهدفين ومنح الدعم اللازم للمعارضة السورية. بدون غطاء ومساندة عسكرية أميركية فإن تركيا ستتردد في إقامة مثل هذه المنطقة على أساس أحادي الجانب لوجود مجموعة من العوائق؛ منها بالوضع الإقليمي والدولي المعقد وعلاقة تركيا مع كل من إيران وروسيا والتباين في المواقف من الأزمة السورية، ومنها ما يرتبط بأبعاد فنية ميدانية وعسكرية. فكما هو معروف فإن طول الحدود السورية التركية حوالي ٩٠٠ كم، وهي حدود طويلة يصعب على أي جيش تنفيذها منفرداً ودون دعم وتمويل دولي. في المقابل، فإن إقامة منطقة عازلة على طول الحدود، تعني الصدام مع حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات الحماية الشعبية، عدا عن المواجهة المباشرة مع تنظيم داعش، والذي نجح خلال الأسابيع الأخيرة في السيطرة على قرى ريف عين العرب، ويفرض حصار على المدينة.

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خط الأوراق

الجانب الحقوقي والإنساني: المعاناة تقود لليأس، واليأس تربة خصبة للإرهاب

باستمرار الصراع المسلح، وغياب أفق سياسيٍ لعله حتى بعد تشكيل التحالف الدوليّ وبدء الضربات الجوية لمواقع تنظيم الدولة في سورية تستمر المعاناة الإنسانية للشعب السوريّ. لقد بلغت معدلات القتل مستويات قياسيةً وغير مسبوقه مع إعلان المفوضية السامية لحقوق الإنسان ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٤ أن عدد ضحايا النزاع في سورية وصل عتبة ١٩١ ألف شخص. يجدر الإشارة إلا أن الرقم الذي أعلنته المفوضية هو حصيلة ضحايا الصراع منذ انطلاق الثورة أذار/ مارس ٢٠١١، وحتى نهاية شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٤ (أي قبل خمسة أشهر). ونرجح أن عدد الضحايا تجاوز في حده الأدنى ٢١٠ ألف شخص. كما أن الرقم السابق لا يشمل الضحايا من جانب النظام، فقد توقف الأخير عن تزويد المفوضية السامية بقوائم لضحاياه منذ أذار/ مارس ٢٠١٢، وبالتالي فإن الحصيلة السابقة هي لضحايا مدنيين بأغليبيتهم قتلهم النظام بوسائل مختلفة أبرزها القصف البرميلي. فما تزال القنابل البرميلية تتساقط فوق رؤوس السوريين لاسيما في حلب وتقتل عشرات الأشخاص يوميا وتشرذم المئات. وفي الوقت عينه، يزداد ضحايا التعذيب الممنهج في سجون النظام، وقد قدرت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان المعدل الوسطي لضحايا الموت تحت التعذيب بما لا يقل عن ٤ أشخاص يوميا.

إن فرادة المأساة السوريّة دفعت المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيرس إلى القول بأن « المفوضية لم تشهد أزمات إنسانية من قبل كالأزمة السوريّة». ودفعت نافيّ بيلاي للقول « إنها تشعر بالأسف لتناسي المجتمع الدولي القتال في سوريا وأثره المروع على ملايين المدنيين».

إن كلمة بيلاي توضح جلياً لامبالاة العالم بالمأساة الإنسانية لسوريّة، فبدل أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً، ويمارس ضغوطاً لإيجاد حل سياسيٍ أو على الأقل تخفيف المعاناة والتي هي مسؤولية أخلاقية تقع على جميع الدول، بدأ برفع اليد تدريجياً والتملص من التزاماته حتى ضمن الحد الأدنى ما دفع مدير العمليات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جون جينج للإعلان عن « أن المنظمة الدولية ستخفض حصص الغذاء بنسبة ٤٠٪ في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ بسبب نقص التمويل». كان هذا النداء بمنزلة جرس إنذار لجميع الدول لتحرك سريع وعاجل لنجدة ما لا يقل عن ٣,٥ مليون سوري بحاجة ماسة للمساعدات الغذائية تحديداً. كانت دولة قطر أول المستجيبين، إذ أعلنت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس عن تقديم ما قدر ما قيمته ب ٢٠ مليون دولار لصندوق المجتمع الإنساني. وبدورنا، وكمرکز منحاظ لقضية السوريين ومعاناتهم، نوجه نداء عاجلاً إلى باقي دول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، ومجموعة أصدقاء سوريّة للاستجابة سريعاً لدعم جهود الإغاثة وتخفيف المعاناة عن الشعب السوريّ.

إن مواجهة الإرهاب بالأدوات العسكريّة والضربات الجويّة لا ينفع إذا ما تسرب اليأس إلى قلوب السوريين، ما قد يشجع إلى دفع البعض منهم، تحت ضغط الحاجة أو انعدام الثقة في المجتمع الدولي والعدالة، للانضمام إلى تنظيمات متطرفة، تقدم نفسها نصيراً لهم، وتمنح منتسبيها وعوائلهم رواتب ومساعدات غذائية. الأمر الذي يعنّي إفشال كل الجهود لمحاربة ومواجهة هذا التنظيم، فالفوضى والفقر وانعدام الأمل تربة خصبة لنمو أمثاله وانتشارها. يضاف إلى ذلك، حالة اليأس التي يعاني منها اللاجئون في بعض دول الجوار كلبنان جراء الممارسات العنصرية والانتهاكات، والتي أخذت سمة الاستمرارية في الأشهر الأخيرة، واصبحت تمارس على نطاق واسع شعبياً ورسمياً، وما تصرفات الجيش اللبناني في عرسال مؤخراً إلا صورة لبعض ما يعانيه السوريون من حرمان لحقوق اللاجئ والذي ضمنها اتفاقيات جنيف.

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خط الأوراق

كما أن تداعيات لجوء السوريين، والتي تفاقمت بشدة في الشهر الأخير بعد هروب ما لا يقل عن ١٧٠ ألف شخص من منطقة عين العرب «كوباني» والقرى المحيطة بها في شمال شرق حلب نتيجة للصراع بين تنظيم الدولة ووحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، قد تثقل على دول الجوار بشكل يؤدي إلى تراجع عام في الخدمات الأساسية أو البرامج التعليمية. في هذا السياق تبرز مسألة التعليم الأساسي، ومتابعة التعليم الجامعي كضرورة عاجلة تفرض على مؤسسات المعارضة السورية العمل الحثيث، وعلى المنظمات الإقليمية والدولية المساعدة، لاسيما بعد عراقيل وضعتها الحكومة اللبنانية والمصرية على الاطفال السوريين الراغبين في التسجيل في المدارس الوطنية. لقد حرم اللجوء والنزوح جيلا كاملا من ابناء الشعب السوري. فبحسب تقرير منظمة «انقاذوا أطفالنا» بات تجاوز عدد المحرومين والمتسربين من التعليم الأساسي ٣ ملايين طفل، ما يعني أن سورية مهددة بجيل أمي في عالم يسجل نجاحات مضطردة في القضاء على الأمية بجمع أشكالها. وفي هذا السياق أيضاً، أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً قدر عدد المدارس المدمرة من قبل النظام بما لا يقل ٣٨٧٥ مدرسة.

أخيراً، تبقى مسألة السلاح الكيماوي الأكثر حضوراً وتدولاً إعلامياً، وتقدم دليلاً على لامبالاة المجتمع الدولي بالجانب الإنساني للصراع، ونظرتة إليه كأزمة دولية يجب إدارتها ريثما تتوافر ظروف موضوعية واقتناع لدى الاطراف المتصارعة الداخلية والخارجية بحلها. فبالترزامن مع بدء الضربات الجوية في سورية أعلن وزير الخارجية الأميركية جون كيري أن النظام السوري مستمر باستخدام السلاح الكيماوي (غاز الكلور تحديداً) وأن ذلك يؤكد على عدم التزامه بالتزاماته مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية. كلام كيري والذي جاء في إطار تحذير النظام من اعتراض طائرات التحالف والايحاء له بأن أي تهور سيقود بلاده من جديد إلى طرح مسألة الكيماوي كمبرر لعمل عسكري ما ضد النظام. ويمكن للمراقب أن يلاحظ كيف اختفت مسألة الكيماوي من التصريحات الأميركية بعد بدء الضربات وترحيب النظام بها. إن توظيف مسألة الكيماوي لحسابات سياسية ومصالح خاصة لدول ما تعبر بشكل لا ريب فيه عن اختلال التقييم الأخلاقي لجرائم الحرب. فعلى الرغم من أن مسألة الكيماوي ادرجت ضمن القرار ٢١١٨ الصادر بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، والذي يدفع مجلس الأمن للتدخل تحت الفصل السابع في حال خرق القرار، فإن أي خطوة تصعيدية أو اجراءات ضد النظام السوري لم تتخذ على الرغم من بيانات وتقارير عدة كان أخرها بيان بعثة تقصي الحقائق المعنية من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ اتهم النظام السوري باستخدام غاز الكلور على نطاق واسع في سورية.

التوصيات والحلول :

يحتاج تعظيم الفرص وتقليل المخاطر في التدخل الدولي إلى العمل على تعريف أفضل من قبل جميع الأطراف المشاركة لأهداف التدخل، وإشراك أكبر للسوريين في ذلك، ومواكبة العمل السياسي للعمل العسكري والإعلامي والفكري. بالنسبة لقوى التحالف الدولي: تحديد أفضل لأغراض التدخل والصراع وتجنب الوضع الذي يبدو فيه أن التحالف يكيل بمكيالين. فالقضاء على داعش- مع الإبقاء على ميليشيات ايران الشيعية والطائفية، لا يساعد على كسب ثقة وولاء السوريين والعراقيين الناقمين على أوضاعهم والحرب المعلنة ضدهم.

- الربط بشكل أوضح بين الاهداف العسكرية والاهداف السياسية، والحرص على سيرهما بشكل متواز. فلا معنى بالنسبة لمجتمعات

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خط الأوراق

المشرق المدمرة لشن الحرب على داعش في الوقت الذي تستمر فيه طائرات النظام في صب براميلها المتفجرة على المدنيين في كل المدن والقرى الخارجة عن سيطرة النظام، ويستشري فيه إرهاب الميليشيات الطائفية العراقية والسورية واللبنانية في كل أنحاء سورية والعراق. القضاء على الإرهاب هدف رئيس لدول تتمتع بالحد الأدنى من النظام والاستقرار وحكم القانون وحقوق الانسان. لكنها لا تعني شيئاً بالنسبة لمجتمعات تعيشه كل يوم في الشارع والحي والقرية والمدينة. وربما وجدت في الإرهاب غير النظامي رد فعل ضروري لموازنة إرهاب النظام. وهذا يعني أن هناك خطر كبير في أن تنقلب الأوضاع لغير صالح التدخل الدولي إذا لم يربط بين القضاء على داعش وتغيير النظم السياسية التي تستخدم الإرهاب وميليشياته وسيلة للحكم وقهر السكان. مما يستدعي وضع الحرب ضد الإرهاب منذ البداية في سياق التحولات السياسية والإقليمية التي تتطلع إليها المجتمعات، والتي ينبغي أن تتجسد في إعادة التوازنات السياسية والإقليمية المختلة التي شجعت على تغذية الأطماع والأوهام.

- استكمال المواد القانونية الموجودة ضد الإرهاب، ومنها القرار الأخير رقم ٢١٨٧ الذي يطالب بمنع دخول الاجانب للحرب في سورية، بالعمل على استصدار قرار من مجلس الامن يفرض على جميع الميليشيات الاجنبية الخروج من الأراضي السورية، بصرف النظر عن انتماءاتها، ووضع من يرفض تنفيذ القرار في موضع التهديد من قبل التحالف الدولي.

- فتح باب العودة إلى الحاضنة الوطنية للمقاتلين المغرر بهم. فإذا كان هدف الحرب هو إقناع القسم الأكبر من الشباب المنتمين للقاعدة ولداعش بأن طريق العنف لا يوصل إلى أي مكان ولا يحقق الاهداف، فينبغي أن نفتح لهم الطريق الذي يمكنهم من الوصول إلى أهدافهم المحقة واسترجاع حقوقهم من دون عنف. من هنا لا يمكن للحرب ضد الإرهاب والتطرف أن تبلغ هدفها ما لم تترافق بعملية إصلاح سياسي عميقة للنظم السياسية والاجتماعية القائمة. وهذا يحتاج إلى برنامج تغيير تبدأ بتطبيقه بعض دول التحالف نفسها، لتظهر المثال والنموذج الايجابي. وهذا ليس في متناول اليد. أما البقاء في مستوى القضاء الجسدي على المقاتلين المتطرفين، فلن يفيد إلا في تعميق النقمة والحدود ضد النظم وحلفائها الغربيين، والاعداد لتمرّد قادم أكثر عنفاً وأوسع مرمى. ولا يكفي لتحقيق هذا الاصلاح توسيع دائرة الحكم والمشاركة على بعض زعماء العشائر والمناطق المحرومة أو الطوائف المهمشة. ينبغي أن يشعر كل فرد بآثار التغيير في حياته الخاصة نفسها. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون العمل على بناء دولة مواطنة متساوية يشعر الكبير والصغير والفقير والغني أنه يملك نفس الحقوق وتقع عليه نفس الواجبات ولديه الفرص ذاتها التي يتمتع بها الجميع. باختصار، من دون دولة مدنية ديمقراطية يتساوى فيها الأفراد ويعاملون جميعاً بنديّة واحترام، لم يعد هناك مجال للحديث عن إصلاح سياسي اليوم. وبالمثل يحتاج استئصال جذور العنف والتطرف من المجتمعات برنامج إعمار وتأهيل شاملين للشباب ويجاد فرص العمل وفتح آفاق التقدم أمام الجميع. وهذا لم يعد مسؤولية الحكومات الوطنية وحدها، خاصة في دول تفتقر للموارد، وإنما ينبغي أن يكون موضوع أجندة عالمية تساهم في تحقيق أهدافها جميع الدول تحت إشراف الامم المتحدة أو من دونه.

بالنسبة المعارضة: ينبغي على المعارضة وقوى الثورة أن تصر، مهما كان الحال، على ربط مشاركتها في الحرب على الإرهاب بضمانات كي لا يكون المستفيد من انحسار داعش هو النظام وميليشياته. وأن يتم الضغط على قوى التحالف لربط الحرب ضد الإرهاب في سورية بشكل صريح بتطبيق أجندة التحول أو الانتقال السياسي في سورية، تماماً كما حصل في العراق حين أجبر إصرار القيادة السياسية لثوار الانبار رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي على التنحي، وقاد إلى تشكيل حكومة عراقية

التدخل الدولي ضد «تنظيم الدولة»: إعادة خلط الأوراق

جديدة أكثر شمولاً. ليس هناك أي سبب في أن لا يكون التزام التحالف بتغيير نظام الأسد شرط لمشاركة المعارضة في الحرب ضد الإرهاب. ومثل هذا الالتزام سيشكل أكبر ضربة سياسية يمكن توجيهها لنظام الأسد بمناسبة الحرب ضد الإرهاب، لما يمكن أن يكون له من تأثير على أنصار الأسد لقطع أي أمل لهم بالانتصار بالعنف، وتشجيعهم على الانفكاك عنه. كما أن وضوح مثل هذا الهدف يمكن أن يساهم بشكل كبير في إعطاء جميع السوريين الأمل بحسم المجتمع الدولي أمره، بالنسبة لسورية، وباقتراب ساعة الخلاص، مما يساهم في إعادة الوحدة إلى الصف السوري واستعادة القوى المقاتلة لمعنوياتها مع إدراكها إن القتال ضد الإرهاب يصب في مشروع تحرير البلاد وإعادة بناء الدولة وإعمار البلاد، وليس استغلالاً للقوى السورية لتحقيق أهداف وغايات الآخرين. ومن أهم هذه الضمانات هو مطالبة الدول منع تحليق الطيران الأسدي الذي يشكل السلاح الأقوى الذي يساهم في- الاحتفاظ بقوة النظام على استثمار انحسار سلطة داعش للحلول محلها ومنع تحرك قوات الجيش الحر وإعاقة حركتها. وفي نظرنا أن منع طيران الأسد من التحليق في جميع الأجواء السورية هو حل أفضل من خلق مناطق عازلة تحت إشراف قوى من خارج المعارضة. فليس هناك إساءة للتحالف الدولي أكبر من رؤية طيران التحالف يقصف إلى جانب طيران الأسد في المناطق نفسها، مما يعني أن هناك تنسيقاً حتمياً بين الطرفين وأن هناك تحالفاً موضوعياً يجمع بينهما. وهذا هو أكثر ما أثار المخاوف وردود الفعل والتظاهرات السورية ضد التدخل الدولي.

- إعادة بناء القيادة السياسية السورية المشتتة. وربما كان التحدي الأكبر الذي لا يزال يواكب الثورة السورية منذ ولادتها، والذي أساء كثيراً إلى قدرتها على استغلال الفرص، هو غياب القيادة السياسية التي تمثل الشعب الضحية، وتبلور الأجندة الوطنية وتدافع عن المصالح العليا للدولة. وفي غياب مثل هذه القيادة الموحدة، التي تمثل الثورة وأهدافها، من الممكن أن تضيق الكثير من الفرص، وأن يبرز النظام، بالرغم من سقوط شرعيته في نظر الدول المتحالفة جميعاً، في لحظة من الضياع والفوضى، على أنه الكتلة الوحيدة المتمسكة في البلاد.

من هنا تبدو المهمة السياسية الرئيسية والعاجلة للمعارضة هي إعادة تنظيم صفوفها وإحياء موائيقها التي وقعت في مؤتمر القاهرة، وتجديد عهدها الوطني مع الشعب السوري بكافة أطيافه واتجاهاته، لتشكيل قاعدة الإجماع الوطني الجديد لحقبة ما بعد الأسد، والتعامل مع أطراف التحالف كشريك سوري واع لمصالحه الوطنية وقادر على انتزاعها والدفاع عنها في عرس تقاسم المصالح والنفوذ على حساب خراب سورية شعباً ووطناً.

وربما كان من المفيد الآن التفكير في الدعوة لعقد مؤتمر ٢ للمعارضة يستعيد روح مؤتمر القاهرة، ويجدد التزامات المعارضة بكل أطيافها أمام الشعب السوري الذي ينتظر الخلاص، ويفتح الباب نحو ربيع سياسي سوري طال انتظاره.